جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر
ISSN: 1112-4377, EISSN: 2588-2384
المجلد: 30 العدد: 02 السنة: 2026
مجلة المعيار
EL MIEYAR

مركب الأمن الإقليمي كنظرية لتحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية:
نحو مقاربة جزائرية إنسانية لحماية الأمن المجتمعي

The Regional Security Complex as a Theory for Analyzing Irregular African Migration: Toward a Humanitarian Algerian Approach to Societal Security

محمد بن سعدة[1]
bensaada.mohamed@univ-alger3.dz
https://orcid.org/0009-0005-6915-8601

فلة عربي عودة[2]
arbiaouda.fella@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/29 تاريخ النشر: 2026/03/15
Received: 29/09/2025 *published: 15/03/2026*

ملخص المقال:

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تصاعدًا للهجرة غير الشرعية القادمة من دول إفريقيا جنوب الصحراء فرض عليها تحديات أمنية واجتماعية معقدة، وفي هذا الإطار وفرت نظرية مركب الأمن الإقليمي منظورًا تحليليًا لفهم الظاهرة حيث تتقاسم الدول المجاورة مصادر المخاطر، فالهجرة ليست مجرد اختراق للحدود بل انعكاس لأزمات بنيوية تشمل النزاعات والفقر والتغير المناخي وضعف التنمية، وعليه، فإن المعالجة الفعّالة تستلزم مقاربة إنسانية تكاملية تتجاوز الحلول الأمنية الصلبة. تهدف الدراسة إلى تقييم قدرة توظيف الجزائر لهذه النظرية لصياغة سياسة متوازنة تدمج الأمن المجتمعي مع ضمان كرامة المهاجرين.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الأمن الإقليمي، إفريقيا جنوب الصحراء، المقاربة الإنسانية، التنمية.

Abstract:

Algeria is increasingly challenged by irregular migration from Sub-Saharan Africa, driven by complex security, social, and economic factors. Using the Regional Security Complex Theory, this study explores how Algeria can shift toward non-repressive strategies and regional cooperation based on development and respect. It highlights international models to inspire a balanced approach that protects both national security and migrant dignity.

Keywords: *Irregular migration, regional security, Sub-Saharan Africa, humanitarian approach, sustainable development.*

(1) جامعة الجزائر 03 (الجزائر)
(2) جامعة الجزائر 03، (الجزائر)

مقدمة:

برزت الهجرة غير الشرعية كظاهرة عابرة للحدود في إفريقيا نتيجة لتحولات سياسية واقتصادية وأمنية، وجدت الجزائر شأنها في قلب هذه التحولات بسبب موقعها الجغرافي وحدودها مع دول إفريقية، ولم تكن هذه الظاهرة مجرد حركة بشرية بل عكست أزمات بنيوية متشابكة كالنزاعات المسلحة والتغيرات المناخية، لذلك، شكلت تهديدًا مشتركًا استدعى فهمًا نظريًا أوسع.

استندت الدراسة إلى نظرية مركب الأمن الإقليمي التي افترضت أن الأمن لا يُفهم فقط من منظور الدولة بل من خلال التفاعلات الإقليمية، وقد أبرزت هذه النظرية الترابط بين أمن الدول المتجاورة وتقاسمها مصادر التهديد ومنها الهجرة غير الشرعية، إذ لم تبق الحدود السياسية حواجز مطلقة بل أصبحت نقاط تماس لتدفقات بشرية واقتصادية وأمنية، غير أن الاقتصار على المعالجات الأمنية الصلبة ضاعف من هشاشة الأوضاع الإنسانية.

وسعت الدراسة إلى تحليل إمكانية توظيف الجزائر لنظرية مركب الأمن الإقليمي لفهم تحديات الهجرة الإفريقية من خلال طرح الإشكالية التالية: هل نظرية مركّب الأمن الإقليمي تشكّل إطاراً تحليلياً فعّالاً لفهم التحديات الأمنية والاجتماعية المرتبطة بتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا جنوب الصحراء نحو الجزائر خلال الفترة المعاصرة؟ وما مدى قدرة هذا الإطار على المساهمة في صياغة سياسة وطنية شاملة توازن بين مقتضيات الأمن القومي والالتزامات الإنسانية وتعزيز الأمن المجتمعي؟

تفرعت عن هذه الإشكالية الرئيسة مجموعة من الأسئلة الفرعية التي توجه مسار التحليل وهي: كيف يمكن لنظرية مركب الأمن الإقليمي أن تفسر تداخل التهديدات المرتبطة بالهجرة غير الشرعية نحو الجزائر؟ وما هي أبرز نقاط القوة والقصور في السياسات الجزائرية الحالية لمواجهة هذه الظاهرة؟ ثم إلى أي مدى تستطيع الجزائر الموازنة بين البعد الأمني والبعد الإنساني في صياغة استراتيجياتها الوطنية؟ وأخيراً، ما هي انعكاسات هذه السياسات على تعزيز الأمن المجتمعي وضمان الاستقرار الداخلي؟

بناءً على الإشكالية المطروحة افترضت الدراسة أن تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر ارتبط بتفاعلات إقليمية معقدة داخل مركب الأمن الإقليمي المغاربي والإفريقي، ما جعلها ظاهرة عابرة للحدود وليست محلية فقط، كما أن المقاربات الأمنية التقليدية التي اعتمدتها الجزائر في مواجهة هذه الظاهرة تعاني من قصور في قدرتها على الاستجابة الشاملة الأمر الذي يستدعي اختبار إمكانية دمج الأبعاد الإنسانية والتنموية ضمن السياسات الوطنية. وتفترض الدراسة كذلك أن تبني الجزائر لمقاربات تشاركية إقليمية في إطار نظرية مركب الأمن الإقليمي يمكن أن يشكل آلية فعالة للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية وتعزيز الأمن المجتمعي الداخلي.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في سياقها الإقليمي، مع التركيز على حدود هذا المنهج في تفسير الأبعاد الإنسانية والاجتماعية المعقدة، ويعود اختيار هذا المنهج إلى قدرته على ربط المعطيات النظرية بنظرية مركب الأمن الإقليمي مع الواقع الميداني الذي تواجهه الجزائر، أما المجال الزماني للدراسة فيغطي الفترة الممتدة من العقد الأخير حيث تصاعدت موجات الهجرة، بينما المجال المكاني يشمل الجزائر ودول الجوار الإفريقي جنوب الصحراء، وقد تم الاعتماد على أدوات تحليل نوعية مثل مراجعة الأدبيات وتحليل السياسات واستقراء المؤشرات الأمنية والاجتماعية لتقديم رؤية متوازنة.

وفي هذا الإطار اكتسبت الدراسة أهمية علمية من خلال تقديم قراءة تحليلية للهجرة من منظور مركب الأمن الإقليمي، وساهمت في تطوير فهم أعمق للترابط بين العوامل البنيوية والأمن المجتمعي، كما حملت أهمية عملية لصانعي القرار في الجزائر والمنطقة عبر تقديم إطار يساعد

على صياغة سياسات متوازنة، وتوزعت الدراسة على ثلاثة محاور تناولت نظرية مركب الأمن الإقليمي ثم العوامل المؤثرة ثم المقاربة الجزائرية الإنسانية.

الإطار النظري لمركب الأمن الإقليمي في السياق الجزائري للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية :

لقد شهد مفهوم الأمن توسعًا نوعيًا في الفكر المعاصر متجاوزًا البعد العسكري نحو مقاربة متعددة الأبعاد، وفي هذا السياق قدمت مدرسة كوبنهاغن إطارًا نظريًا لفهم الهجرة غير الشرعية ضمن مركب أمن إقليمي مترابط.

1.2مدرسة كوبنهاغن:

تعد مدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية نقطة تحول نقدية أساسية حيث قدمت رؤية توسعية لمفهوم الأمن تجاوزت الإطار العسكري التقليدي شملت الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ما يُعرف بالأمن المتشظي (Barry Buzan)وبذلك شكلت مدرسة كوبنهاغن تحولًا نوعيًا في الدراسات الأمنية. (Wæve، 2003)

1.1.2مفهوم الأمن:

الأمن هو حالة من الاطمئنان النفسي والاجتماعي والسياسي تنشأ عن غياب التهديدات أو القدرة، (مجمع اللغة العربية، المعجم السياسي،، 2014) و رأى الواقعيون الجدد أن الأمن يتحقق عبر القوة الصلبة (والتز،، 2007) وردّت مدرسة كوبنهاغن أن حصر الأمن في القوة الصلبة قد أغفل التهديدات المعقدة التي مست المجتمعات والاقتصاد والبيئة. (بوزانف، 2009) لأنها رأت بأن معالجة التهديدات تستوجب فهم التفاعلات الإقليمية. (Wæver، 2003)

2.1.2مفهوم الأمن المجتمعي:

هو أحد قطاعات الأمن متمثلا في حماية هوية المجتمع وتماسكه أمام التهديدات الثقافية أو الديموغرافية أو الاجتماعية، ويتمثل في قدرة المجتمع على الحفاظ على هويته في مواجهة التهديدات التي تمس تماسكه. (علي،، 2013) و ارتبط المجتمع بالأمن لأنه حاضنة للاستقرار. (Barry Buzan P.)

ساهمت الدراسات النقدية للأمن خاصة في إطار مدرسة كوبنهاغن في تكريس هذا التصور من خلال إبراز أن حماية المجتمع تُعد مكوّنًا أساسيًا لمركب الأمن الإقليمي، وأن التهديدات اللاتماثلية مثل الهجرة غير الشرعية يمكن تحليلها باعتبارها قضايا أمنية مشتركة بين دول الإقليم. (Ole Wæver)

3.1.2.مفهوم نظرية مركب الأمن الإقليمي:Regional Security Complex Theory – RSCT

أولا: باري بوزان يُعد من المؤسسين الرئيسيين لمدرسة كوبنهاغن للأمن. (45.) رأى بأن الأمن لا يفهم على مستوى الدولة بل تم توسيعه بتوسيع شبكة العلاقات الأمنية بين الدول المتجاورة، حيث أن الأمن يتأثر بالتهديدات المشتركة ومن أبرز خصائصه الاعتماد الأمني المتبادل، التقارب الجغرافي.التهديدات المشتركة، التحليل الإقليمي

ثانيا: أهمية الاعتماد على نظرية مركب الأمن الإقليمي في التحليل:

النظرية أظهرت قصور المقاربات التي تناولت الأمن من منظور شامل، لم تستطع تفسير الظواهر الأمنية المتفاعلة إقليميًا، لذلك مثلت حاجة أكاديمية ومستوى تحليلي وسيط له القدرة على الربط بين المحلي والعالمي، أخذت نظرية مركب الأمن الإقليمي أهميتها من خلال اعتمادها

على دراسة الأنماط الأمنية ضمن الأقاليم الجغرافية المحددة، من خلال تفسير الترابط البنيوي للأمن بين دول الجوار. (Barry Buzan and Ole Wæver) وأن التهديدات الأمنية تتجاوز حدود الدولة الواحدة لتشكل نظامًا أمنيًا مشتركًا يُدار عبر تفاعلات متعددة الأبعاد بين دول الإقليم، (Sahnoun)

2.2التهديدات اللاتماثلية :الهجرة غير الشرعية نموذجا :

1.2.2تعريف التهديد بين المدرسة الواقعية الجديدة ومدرسة كوبنهاغن:

عُرِّف التهديد حسب المدرسة الواقعية الجديدة باعتباره قوةً أو فعلا خارجيا أخلّ بتوازن القوى وأثر على قدرة الدولة في الحفاظ على بقائها في بيئة دولية فوضوية. (112.)، ارتبط هذا التعريف بالمقاربة العسكرية الصلبة،التي رأت أن الخطر يتمثل في العدوان المباشر من قبل دولة أخرى أو تحالف دولي معادٍ.

لكن التهديد حسب مدرسة كوبنهاغن فهو يختلف عن التعريف السابق، أنتوني غيدنز اعتبر أن كل متغير يمكن أن يمس استقرار القطاعات هو تهديد، وأكد أن التهديدات يمكن أن تكون لها طبيعة لا مادية وبالتالي لا يمكن مواجهتها بالأدوات التقليدية، وإنما تكون من خلال سياسات تتجاوز الردع العسكري. (Anthony Giddens) مدرسة كوبنهاغن لم تدر ظهرها للدولة وإنما انشغلت بالوحدة الأساسية للنظام الدولي المتمثلة في الدولة، ووسعت للدولة اهتماماتها الأمنية لكي تشمل التهديدات اللاتماثلية لذلك الاختلاف الجوهري بين كوبنهاغن والواقعية بشقيها الكلاسكي والجديد " التنظير لأمن الدولة "

كوبنهاغن أدرجت ظاهرة الهجرة غير الشرعية ضمن دائرة التهديدات الأمنية،. (Ole Wæver S.)

تعرض منظور مدرسة كوبنهاغن لجملة من الانتقادات من طرف رواد المدرسة الواقعية، لأن الواقعيين رأوا بان اختزال التفاعلات الدولية في العوامل المعيارية أو البنائية هو إغفال مقصود لطبيعة الصراع البنيوي للنظام الدولي لأن الفوضى الدولية وتوزيع القدرات المادية هما المحددَين الرئيسيين لسلوك أي دولة في العالم بغضّ النظر عن التحولات الفكرية أو الخطابية التي قد تطرأ، وعليه فإن التركيز المفرط على البعد المعياري أو الهوية لن يشكل تفسيرا نهائيا لدوافع القوى الكبرى أو حتى التهديدات اللاتماثلية ولا يمكنه أن يقدّم إطارًا تنبؤيًا فعّالًا لنتائج التوازنات الإستراتيجية. (52.)

2.2.2تعريف التهديدات اللاتماثلية والربط مع أفكار صن تزو:

تصدر التهديدات اللاتماثلية من أطراف غير متكافئة في القوة والموارد وتستهدف استغلال نقاط الضعف البنيوية أو الوظيفية للطرف الأقوى بطرق غير تقليدية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجمات السيبرانية والحروب بالوكالة،. (145.)

ويمكن الربط نظريا بين مفهوم التهديدات اللاتماثلية وأفكار صن تزو في كتابه *فن الحرب* شدّد على أن التفوق في الصراع لا يتحقق دائمًا بالقوة المباشرة بل عبر استثمار نقاط ضعف العدو واستهداف مواطن هشاشته بوسائل غير تقليدية. (تزو، 2017) أصبحت القدرة على المزج بين الصلابة العسكرية والمرونة الفكرية ضرورة إستراتيجية قصوى، حيث أكدت أطروحات كلاوزفيتز أن الحرب ليست فعلًا معزولًا بل امتداد للسياسة بوسائل أخرى. (Carl von Clausewitz) هل أصبحت التهديدات اليوم عرضة لإعادة التأويل ضمن بيئات صراع لا متماثلة وفضاء رقمي مفتوح؟. (كلاوزوفيتيتز)

3.2.2الهجرة غير الشرعية كتهديد لا تماثلي:

أولا: مفهوم الهجرة: حركة انتقال الأفراد أو الجماعات من موطنهم الأصلي إلى مكان آخر داخل حدود الدولة أو خارجها بهدف الإقامة المؤقتة أو الدائمة، تكون مدفوعة بعوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو بيئية. (الرحمن، 2018)

ثانيا: مفهوم الهجرة غير الشرعية: تُعدّ الهجرة غير الشرعية إحدى أبرز الظواهر المعقّدة التي واجهتها الدول في العقود الأخيرة لما تحمله من أبعاد متعدد في إطار مركب الأمن الإقليمي.

الهجرة غير الشرعية في السياق الأمني كتهديد لا تماثلي: تعد الهجرة غير الشرعية تهديدًا لا تماثليا عابرًا للحدود ترتبط بجرائم منظمة، ولها القدرة على إرباك الأمن الداخلي للدول، وقد دفعت هذه المخاطر إلى تشديد الرقابة الحدودية لما تسببه من تغييرات ديموغرافية وضغوط اجتماعية وسياسية في الدول المستقبلة، كما تُعد الهجرة غير الشرعية تهديدًا لا تماثليًا لأنها لا تتجسد في شكل جيوش أو مواجهات تقليدية، بل في تدفقات بشرية يصعب ضبطها بالوسائل الأمنية الكلاسيكية. (45. م.)

ثالثا: الهجرة غير الشرعية في السياق الإنساني: ترتبط الهجرة غير الشرعية غالبًا بالبحث عن الأمان والفرص ما يجعل المهاجر ضحية لا مجرمًا، وهو ما جعل المنظمات الحقوقية تصر على ضرورة حماية كرامة المهاجر حتى وإن كان مهاجرا غير شرعي ولا يحمل تصريحا بالدخول. (112. س.)

رابعا: الفرق بين الهجرة غير الشرعية واللجوء : يتمثل الفرق الجوهري بينهما في الأساس القانوني فالأولى تتم دون إذن قانوني ويتمتع بحماية دولية وفق اتفاقية جنيف 1951 أما المهاجر غير الشرعي لا يحظى بهذه الحماية (بلقاسم فاطمة الزهراء ،. "الهجرة غير الشرعية والأمن الإقليمي في شمال أفريقيا." مجلة الدراسات الأمنية 8)

4.2.2أهمية تبني مقاربة مركب الأمن الإقليمي في التعامل مع الهجرة غير الشرعية:

أولا: أدوات المقاربة التقليدية في معالجة الهجرة غير الشرعية: تتمثل في . (Bouzid):

- تشديد الرقابة على الحدود عبر تعزيز الحواجز ونقاط التفتيش لمنع التسلل
- تكثيف الدوريات الأمنية البرية والبحرية والجوية لمراقبة التحركات غير القانونية
- تفعيل الإجراءات العقابية مثل الاعتقال والترحيل للمهاجرين غير الشرعيين.
- تعزيز التعاون الأمني المحلي بين الشرطة، الدرك، وحرس الحدود لتنسيق الجهود.

ثانيا: أدوات مقاربة مركب الأمن الإقليمي كتطبيق ميداني: تتمثل في:

- فهم الظاهرة من خلال ربطها بالسياق الإقليمي الشامل
- تبني الحلول المستدامة عبر آليات التعاون الدولي لتحقيق التنمية والحوكمة وحقوق الإنسان وبناء القدرات المشتركة.
- تعزيز التنسيق الإقليمي بين الدول لتبادل المعلومات الاستخباراتية حول شبكات التهريب والهجرة غير النظامية
- إقامة آليات مشتركة للمراقبة الحدودية عبر دوريات مشتركة أو مراكز مراقبة إقليمية لتقليل الثغرات الأمنية
- طوير سياسات موحدة للهجرة تسمح بتقارب التشريعات والإجراءات القانونية بين الدول المعنية.
- إطلاق برامج تنموية في المناطق الحدودية للحد من الدوافع الطاردة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز الدبلوماسية الأمنية من خلال حوارات إقليمية دورية لمعالجة جذور الظاهرة وتنسيق المواقف في المحافل الدولية.
- توحيد الجهود الأمنية من خلال التكتل ورفض التدخلات الأجنبية وإرساء معالم مبدأ أفرقة الحلول لتجنب الصراعات
- إنشاء مراكز تدريب إقليمية مشتركة لتأهيل الكوادر الأمنية على تقنيات حديثة في مكافحة الهجرة غير الشرعية
- تطوير أنظمة إنذار مبكر إقليمية لرصد التحركات غير النظامية والتنبؤ بموجات الهجرة قبل وقوعها.
- تعزيز التعاون القضائي الإقليمي وتبادل الخبرات والتنسيق القانوني ضد شبكات التهريب والاتجار بالبشر.

وبالتالي ألا يجب اعتماد النظرية إقليميا لأنها تقود إلى استراتيجيات فاعلة في حماية الأمن المجتمعي. (Mansouri)

دور مركب الأمن الإقليمي في الحد من الهجرة غير الشرعية لدعم الأمن المجتمعي الجزائري

وسّع مركب الأمن الإقليمي فهم العوامل البنيوية المؤثرة في الهجرة غير الشرعية، باعتبارها ناتجة عن شبكة مترابطة من الأزمات بين الدول المجاورة.

1.3العوامل البنيوية المؤثرة في تدفقات الهجرة غير الشرعية:

أولا: الوضع الاقتصادي الهش:أدى ضعف فرص العمل وارتفاع معدلات الفقر إلى دفع الأفراد نحو البحث عن بدائل خارجية كما فاقم غياب العدالة الاجتماعية من رغبة الشباب في الهجرة غير النظامية.

ثانيا: ضعف التنمية وغياب العدالة الاجتماعية :إن غياب مشاريع تنموية مستدامة خلق فجوة بين الطموحات والواقع الاقتصادي وأدى ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية إلى تعزيز دوافع الهجرة والنزوح الداخلي

ثالثا: الاستقرار السياسي :أضعفت الأزمات السياسية والصراعات الداخلية ثقة المواطنين في مستقبل بلدانهم (Buzan) إذاكلما غاب الاستقرار السياسي كلما ارتفعت نسبة طرد السكان. (Lischer)

رابعا: التقلبات المناخية: ساهم التغير المناخي في زيادة هشاشة العديد من البلدان الإفريقية من خلال تدمير الموارد الطبيعية، وتراجع الأراضي الزراعية وتفاقم ندرة المياه. (Adepoju A.)كما ارتبطت هذه الحركة السكانية باضطرابات اجتماعية واقتصادية متزايدة في مناطق الاستقبال. (Hansen)من هنا تعمقت أهمية مقاربة مركب الأمن الإقليمي التي تأخذ في الاعتبار العلاقة بين البيئة والأمن وتربط بين عوامل التغير المناخي والهجرة وأمن المجتمعات على المستوى الإقليمي (Zoubir)

2.3تأثير غياب مركب الأمن الإقليمي في السياق الإفريقي حالتي "النيجر، بوركينافاسو" نموذجا

تفاقم التدفقات غير الشرعية في إقليم الساحل الإفريقي عكس هشاشة البنية الأمنية في دول مثل النيجر وبوركينا فاسو، فهذه الأزمات الداخلية سرعان ما تحولت إلى ضغوط إقليمية.

أولا: النيجر عانى من هشاشة اقتصادية وأمنية إضافة إلى نشاط الجماعات المسلحة في مناطقها الحدودية، مما جعلها بلد عبور رئيسي نحو شمال إفريقيا وأوروبا، وهنا تكمن أهمية مركب الأمن الإقليمي بحيث إذا كانت النيجر محاطة بدول مضطربة مثل مالي ونيجيريا ، وإذا كانت النيجر دولة هشة تعيش على المساعدات الأجنبية وإذا كانت ضعيفة على حماية أمن حدودها فبالتالي فإن النيجر باتت مسرحا للجماعات المسلحة ومعبرا لتدفقات الهجرة غير الشرعية، وبالتالي ألا يكمن الحل إذا في التعاون الإقليمي وتنسيق الجهود الأمنية والاستخباراتية من أجل دعم النيجر بدلا من تركه لقمة سائغة بيد الفواعل غير الدولاتية

ثانيا: بوركينا فاسو أدت الصراعات الداخلية والهجمات الإرهابية إلى نزوح آلاف السكان داخليًا وخارجيًا، وهو ما خلق ضغطًا على الدول المجاورة وزاد من موجات الهجرة غير الشرعية، وفي هذه الحالة يظهر أن غياب الأمن الداخلي لا يقتصر على حدود الدولة، بل يمتد ليؤثر مباشرة على الجوار الإقليمي عبر موجات نزوح وضغط متزايد على الدول المجاورة.

3.3 المقارنة بمركب الأمن الإقليمي في أوروبا:

لقد شكل مركب الأمن الإقليمي الأوروبي إطارًا متماسكًا يقوم على الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو حيث تتجسد فيه آليات واضحة للتعاون الأمني الجماعي، (UNHCR.)

أما في إفريقيا جنوب الصحراء فإن مركب الأمن الإقليمي مازال يعاني من ضعف البنية المؤسسية وغياب الإرادة السياسية الجماعية، حيث تبقى المقاربات الأمنية محصورة في حدود كل دولة، كما أن النزاعات الداخلية مثل تلك في النيجر وبوركينا فاسو سرعان ما تمتد إلى الجوار، وبالتالي فإن التركيز على حالة النيجر وبوركينافاسو أثبت جليا أن غياب مركب أمن إقليمي قائم على الإرادة الجماعية هو الذي حال دون إيجاد أرضية تعاون مشترك لتعزيز امن الدول الهشة وهو ما عكس بوضوح **نظرية الدومينو** حيث إن سقوط دولة يمتد أثره إلى الدول المجاورة.

4.3 علاقة لجزائر بمركب الأمن الإقليمي في السياق الإفريقي:

أولا: أبرز مركبات الأمن الإقليمي في القارة الإفريقية: يمكن ذكر :الاتحاد الإفريقي، مجموعة دول الساحل الخمس، الإيكواس في غرب إفريقيا، والسادك في الجنوب الإفريقي.

ثانيا: الحالة العامة لكل الدول الإفريقية: 1-هناك تباين في أهمية العمل من خلال الإرادة السياسية المشتركة بين دول القارة الإفريقية واختلاف أولوياتها الوطنية. 2-غياب مؤسسات إقليمية قوية قادرة على فرض التنسيق الفعلي. 3-اعتماد بعض الدول على التدخلات الأجنبية كحل سريع لمشكلاتها الأمنية. 4-هشاشة البنية الاقتصادية والاجتماعية في دول الساحل وجنوب الصحراء جعلت مهمة تحقيق الأمن الجماعي صعبة. 5- غياب المشاريع التنموية المستدامة في إطار جماعي مشترك. 6- ضعف بناء آليات تنسيق استخباراتي وعسكري مشتركة 7-الفشل أمام تطوير سياسات موحدة للهجرة ومكافحة الإرهاب.8-غياب نخب إفريقية مرتبطة بالداخل وقادرة على صياغة حلول واقعية بعيدًا عن الاملاءات الخارجية. 9- عجز الدول الإفريقية على تجاوز الانقسامات الداخلية وتبني رؤية جماعية للأمن والتنمية في آن واحد.

ثالثا: المنظور لجزائري لمركب الأمن الإقليمي:1- ضرورة بناء مركب أمني إقليمي. 2- رأت بأن كل التدفقات غير الشرعية ارتبطت أساسًا بضعف بناء الدولة في السياق الإقليمي 3- دعت إلى ضرورة تفعيل مركب أمني جماعي يضمن معالجة الظاهرة في إطار إقليمي متكامل. 4- رأت بأن الأمن لا يمكن أن يتحقق بشكل منفرد بل عبر تعاون جماعي للحد من تداعياتها على الأمن وعدم إعادة تكرار سيناريو تيقنتورين ثانية. 5-الجزائر ومن منظورها الداعم للعمل الجماعي رأت بأن الظاهرة لها القدرة على أن التكاتف مع الجماعات الإرهابية لإعادة تكرار سيناريو تيقنتورين ثانية كما جاء في المقال الذي كتبه محمد بن سعدة في مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية بعنوان "الهجرة غير الشرعية الإقليمية كتهديد أمني مستقبلي :قراءة استشرافية في إعادة إنتاج سيناريو تيقنتورين ودور الجزائر في بناء سياسة استباقية متعددة الأبعاد "ناقش فيه كيف يمكن أن تؤدي هشاشة الأمن في الساحل والصحراء إلى إعادة إنتاج أحداث مشابهة لهجوم تيقنتورين مع إبراز دور الجزائر في صياغة مقاربة وقائية شاملة. 5- رأت ضرورة تعزيز التعاون المؤسساتي بين دول المركب الأمني الإقليمي من خلال تعزيز التعاون. (110-125.) 6- رأت ضرورة دمج الأبعاد التنموية والإنسانية في استراتيجيات الأمن الإقليمي من خلال دعم "سياسة أفرقة الحلول". (60-78.). 7- تعزيز الإرادة السياسية وبناء القدرات الأمنية الإقليمية لبعض الدول . (95)

رابعا: الدور الجزائري في مركب الأمن الإقليمي من خلال آليات التعاون والتنسيق و العمل على أفرقة الحلول: لعبت الجزائر دورًا محوريًا في مركب الأمن الإقليمي الإفريقي إذ سعت من خلال تعاونها مع دول عبر تبادل المعلومات الاستخباراتية، تنفيذ عمليات أمنية مشتركة، وتطوير برامج مشتركة للتنمية في المناطق الحدودية. (زوبير، يحي ح. (2016). "الجزائر ومنطقة الساحل: الأمن، الهجرة ومكافحة

الإرهاب". Mediterranean Politics) كذلك الدور الدبلوماسي الجزائري دعم مبادرات إقليمية إنسانية تحترم حقوق اللاجئين والمهاجرين. (الدولية)

خامسا: الإطار المفاهيمي للمقاربة الإنسانية–الأمنية:

تُعدّ هذه المقاربة إطارًا لمعالجة الهجرة غير الشرعية يجمع بين حماية الحقوق وضمان الأمن، وتتمثل في الجمع بين البعد الأمني والبعد الإنساني الذي يركز على حماية حقوق المهاجرين واللاجئين. (40-55)

5.3التحديات الأمنية والإنسانية في ظل غياب مركب أمن إقليمي في السياق الإفريقي:

واجهت الجزائر تحديات بسبب الهجرة غير الشرعية تمثلت في : (70-85.)

- تحدي استغلال الفواعل غير الدولاتية للظاهرة وتأثيرها على الأمن الوطني
- تحدي تعقيد التحديات الأمنية والإنسانية في إطار دولي إقليمي
- تحدي تحقيق العدالة الإقليمية وتوزيع الأعباء بين الدول
- تحدي ضعف مركب الأمن الإقليمي وتأثيره على إدارة الهجرة غير الشرعية
- تحدي استقبال التدفقات في التراب الجزائري :. (95-110.)
- تحدي حماية الأمن المجتمعي الجزائري : كلما كانت هناك تدفقات غير شرعية ونزوح ولجوء كلما تضاعفت واجبات الدولة الجزائرية تجاه هؤلاء وكلما أشار ذلك إلى ضعف مركب الأمن الإقليمي ودلالة على غياب التعاون والتنسيق ما يجعل الدولة المستقبلة وعلى سبيل المثال الجزائر نموذجا للدراسة بحيث ستكون في مواجهة جملة من التداعيات التي ستنبثق عن تلك الظاهرة وهي:
- 1تأثيرها على الموارد والخدمات. **2–**استغلالها من طرف شبكات التهريب والجريمة المنظمة.3-زعزعة الهوية الوطنية بما تحمله من هويات متعددة. **4–**التحديات الاجتماعية والنفسية الناتجة عن التوترات بين السكان الأصليين والمهاجرين.5-ضعف القدرات المؤسسية في حماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين والمجتمع المحلي

خاتمة:

أبرزت الدراسة دور الجزائر ليس فقط كفاعل محوري في محيطها الإقليمي، بل كحالة نموذجية تسعى إلى ترسيخ مبدأ "أفرقة الحلول" عبر منع التدخلات الأجنبية وتعزيز البنية الداخلية للأمن الجماعي، وهذا الدور يطرح تساؤلات نظرية حول إمكانية بناء مركب أمني إفريقي متماسك على غرار التجارب الأوروبية، مع مراعاة خصوصيات السياق الإفريقي، ومن هنا فإن الإضافة العلمية تكمن في إبراز العلاقة الجدلية بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي وكيف يمكن أن يشكل الأول مدخلًا لتقوية الثاني.

أما الآفاق البحثية المستقبلية فهي تتجه نحو دراسة آليات التنسيق العملي بين التكتلات الإفريقية وتحليل قدرة النخب المحلية على صياغة سياسات أمنية وتنموية متكاملة.

النتائج:

1. الهجرة غير الشرعية ظاهرة إقليمية مترابطة تتجاوز الحدود الوطنية ولا يمكن فهمها بمعزل عن السياق الإقليمي.
2. ضعف التنسيق الأمني والإرادة السياسية بين دول المنطقة يعيق فعالية مركب الأمن الإقليمي في مواجهة تحديات الهجرة.
3. الاعتماد على مقاربة أمنية بحتة دون مراعاة الأبعاد الإنسانية سبب لتفاقم معاناة المهاجرين وإضعاف الحلول المستدامة.

4. لعبت الجزائر دورًا محوريًا في مركب الأمن الإقليمي، لكنها تواجه تحديات لوجستية وأمنية تحتاج إلى دعم إقليمي ودولي.
5. دمج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في استراتيجيات مكافحة الهجرة غير الشرعية يعزز من استقرار المنطقة.

التوصيات

1. تعزيز آليات التعاون والتنسيق الأمني بين دول مركب الأمن الإقليمي لتبادل المعلومات وتنفيذ العمليات.
2. تبني سياسات تنموية مستدامة في مناطق المصدر لدفع عجلة الحد من أسباب الهجرة غير الشرعية.
3. تطوير آليات حماية حقوق المهاجرين وضمان احترام المعايير الإنسانية أثناء عمليات الرقابة والاحتجاز.
4. بناء قدرات الأجهزة الأمنية الجزائرية لتعزيز مراقبة الحدود والتصدي لشبكات التهريب.
5. دعم المبادرات الإقليمية وتوزيع عادل للأعباء ومسؤوليات إدارة تدفقات الهجرة بين دول المنطقة.

قائمة المراجع:

A. (2000). Migration in West Africa. International Migration, 38(4), 3 .28–Adepoju.

A. (2005). Migration and social development. Social Policy and Development Programme Paper No. 35, UNRISD. Adepoju.

Ahmed. "Security Approaches to Irregular Migration: Challenges and Opportunities." International Journal of Migration Studies 15, no. 2 (2022): 50 .65–Bouzid.

B., Wæver, O & ,.de Wilde, J. (1998). Security: A new framework for analysis. Lynne Rienner Publishers. Buzan.

Barry Buzan .*Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War People, States and Fear: An* .

Barry Buzan and Ole Wæve .(2003) .Regions and Powers: The Structure of International Security Cambridge .*Cambridge University Pres*.22-19 الصفحات ،

Barry Buzan and Ole Wæver .(2003) .Regions and Powers: The Structure of International Security . *Cambridge: Cambridge University Pre*.44 صفحة ،

International Organization for Migration (IOM). (2022). World migration report 2022. Geneva: IOM.

L. (2000). The little mermaid's silent security dilemma and the absence of gender in the Copenhagen School. Millennium, 29(2), 285 .306–Hansen.

Leila. "Towards a Human-Centered Regional Security Framework." Maghreb Review 10, no. 4 (2023): 140 .150–Mansouri.

Mohamed. "The Limits of National Security Paradigms: Regional Approaches." Journal of African Security Studies 12, no. 3 (2019): 99 .110–Sahnoun.

85–no. 1 (2021): 70. بلقاسم فاطمة الزهراء ،. "الهجرة غير الشرعية والأمن الإقليمي في شمال أفريقيا." مجلة الدراسات الأمنية 8.

On War, trans. Michael Howard and Peter Paret (Princeton: Princeton University Press, 1984), 87. Carl von Clausewitz.

People, States and Fear, 2nd ed., Boulder: Lynne Rienner, 1991, p. 19. Barry Buzan.

Regions and Powers: The Structure of International Security, Cambridge: Cambridge University Press, 2003, p. 44. Barry Buzan and Ole Wæver.

S. K. (2005). Dangerous sanctuaries: Refugee camps, civil war, and the dilemmas of humanitarian aid. Cornell University Press. Lischer.

Securitization and Desecuritization, Copenhagen: Centre for Peace and Conflict Research, 1995, p. 51. Ole Wæver.

Securitization and Desecuritization, Copenhagen: Centre for Peace and Conflict Research, 1995, p. 52. Ole Wæver.

The Nation-State and Violence, Berkeley: University of California Press, 1985, p. 56. Anthony Giddens.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). (2024). Global trends: Forced displacement in 2023. Geneva: UNHCR.

Y. H. (2016). Algeria and the Sahel region: Security, migration and counter-terrorism. Mediterranean Politics, 21(2), 258 .276–Zoubir

باري بوزان. (2009). ، *الشعب، الدولة، والخو*. (ترجمة: محمد زيادة،، المترجمون) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،.

باري بوزان، الشعب، الدولة، والخوف، ترجمة: محمد زيادة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 21.

باري بوزان، الشعوب، الدول والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية، ترجمة: أحمد عبد المجيد، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2007، ص. 45.

بلخير، يوسف. (2019). "الإرادة السياسية وبناء القدرات الأمنية في شمال إفريقيا: آفاق التعاون الإقليمي". مجلة العلوم السياسية والحقوق 16(4)، 95. (بلا تاريخ).

زوبير، يحيى ح. (2016). "الجزائر ومنطقة الساحل: الأمن، الهجرة ومكافحة الإرهاب (2), 258–276

بلخير، يوسف. (2019). "تحديات الأمن الإنساني في مواجهة تدفقات الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجزائرية". مجلة العلوم السياسية والحقوق، 15(3)، 70-85.

بن زكري، سامي. (2021). "المقاربة الأمنية والإنسانية في إدارة الهجرة غير الشرعية: تجربة الجزائر". المجلة الجزائرية للدراسات الأمنية، 12(2)، 40-55.

بن زكري، سامي. (2021). "دمج التنمية في السياسات الأمنية: قراءة في سياسة أفريقة الحلول". المجلة الجزائرية للدراسات الأمنية، 13(1)، 60-78. (بلا تاريخ).

بن عامر علي ،. التحولات الإقليمية وأمن الهجرة في الجزائر. الجزائر: دار الفكر العربي، 2020.

بوزان، ب. (2003). الشعوب، الدول والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية. لندن: مطبعة جامعة كامبريدج.

جون ميرشايمر، مأساة سياسات القوى العظمى، ترجمة محمد زيان (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010)، 52.

سميرة بن عودة، الهجرة غير النظامية وحقوق الإنسان: مقاربة إنسانية، مجلة القانون والمجتمع، العدد 14، 2020، ص. 112.

صن تزو. (2017). *فن الحرب*. (ترجمة بسام مبار، المترجمون) بيروت: دار التنوير.

عبد الرحمان ابن خلدون. (1984). *تاريخ ابن خلدون*. بيروت: دار القلم.

عبد الله بن عبد الرحمن. (2018). *مدخل إلى علم الهجرة والسكان*. (الرياض: دار العلوم.

كارل فون كلاوزفيتز. *كارل فون كلاوزفيتز، عن الحرب، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 112*. (، ترجمة: بسام البستاني، المترجمون)

كينيث والتز،. (2007). *نظرية السياسة الدولية*. (ترجمة: وليد عبد الحي، المترجمون) عمان: : دار مجدلاوي،.

كينيث والتز، نظرية السياسة الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، عمان: دار مجدلاوي، 2007، ص 112.

مجمع اللغة العربية، المعجم السياسي. (2014). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

محمد العريمي، "التهديدات غير التقليدية وأثرها على الأمن الإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 220، 2020، ص. 145. (بلا تاريخ).

محمد بن علي،. (2013). *مفاهيم الأمن الإنساني والمجتمعي*. الجزائر: دار الهدى.

مقري، فاطمة الزهراء. (2020). "الجزائر ودورها في مركب الأمن الإقليمي الإفريقي: بين الأمن والتعاون الإنساني". مجلة الدراسات الإفريقية والبحوث الاستراتيجية، 8(1)، 95-110. (بلا تاريخ).

مقري، فاطمة الزهراء. (2020). "تعزيز التعاون المؤسساتي في مركب الأمن الإقليمي الإفريقي: تحديات وآفاق". مجلة الدراسات الإفريقية والبحوث الاستراتيجية، 8(2)، 110-125. (بلا تاريخ).

منظمة الهجرة الدولية (2022) .(IOM). تقرير الهجرة العالمي 2022. جنيف: منظمة الهجرة الدولية. (بلا تاريخ).

منير مباركية، الهجرة غير الشرعية في الجزائر: الأبعاد الأمنية والتحديات الإقليمية، مجلة الدراسات الأمنية، العدد 7، 2021، ص. 45.

References :

Ibn Khaldun, ʿAbd al-Raḥmān. (1984). Tārīkh Ibn Khaldūn. Beirut: Dār al-Qalam.
Ibn ʿAbd al-Raḥmān, ʿAbd Allāh. (2018). Madkhal ilā ʿIlm al-Hijra wa-l-Sukkān. Riyadh: Dār al-ʿUlūm.
Ben ʿĀmir, ʿAlī. (2020). Al-Taḥawwulāt al-Iqlīmiyya wa-Amn al-Hijra fī al-Jazāʾir. Algiers: Dār al-Fikr al-ʿArabī.
Ben Zekri, Sāmī. (2021). "Al-Muqāraba al-Amniyya wa-l-Insāniyya fī Idārat al-Hijra Ghayr al-Sharʿiyya: Tajribat al-Jazāʾir." Al-Majalla al-Jazāʾiriyya li-Dirāsāt al-Amniyya, 12(2), 40–55.Ben Zekri, Sāmī. (2021). "Damj al-Tanmiyya fī al-Siyāsāt al-Amniyya: Qirāʾa fī Siyāsat Afrīqiyya al-Ḥulūl." Al-Majalla al-Jazāʾiriyya li-Dirāsāt al-Amniyya, 13(1), 60–78.
Belqāsim, Fāṭima al-Zahrāʾ. (2021). "Al-Hijra Ghayr al-Sharʿiyya wa-l-Amn al-Iqlīmī fī Shamal Afrīqiyya." Majallat al-Dirāsāt al-Amniyya, 8(1), 70–85.
Belkhīr, Yūsuf. (2019). "Al-Irāda al-Siyāsiyya wa-Bināʾ al-Qudrāt al-Amniyya fī Shamal Afrīqiyya: Āfāq al-Taʿāwun al-Iqlīmī." Majallat al-ʿUlūm al-Siyāsiyya wa-l-Ḥuqūq, 16(4), 95.
Belkhīr, Yūsuf. (2019). "Taḥaddiyāt al-Amn al-Insānī fī Muwājahat Tafadduqāt al-Hijra Ghayr al-Sharʿiyya ʿAbr al-Ḥudūd al-Jazāʾiriyya." Majallat al-ʿUlūm al-Siyāsiyya wa-l-Ḥuqūq, 15(3), 70–85.
Buzan, Bārī. (2003). Al-Shaʿb, al-Dawla, wa-l-Khawf: Mushkilat al-Amn al-Qawmī fī al-ʿAlāqāt al-Duwaliyya. London: Cambridge University Press.
Buzan, Bārī. (2007). Al-Shaʿb, al-Dawla, wa-l-Khawf (Trans. Aḥmad ʿAbd al-Majīd). Cairo: Markaz al-Ahrām li-l-Tarjama wa-l-Nashr.
Buzan, Bārī. (2009). Al-Shaʿb, al-Dawla, wa-l-Khawf (Trans. Muḥammad Ziyāda). Beirut: Markaz Dirāsāt al-Waḥda al-ʿArabiyya.
Ben ʿAwda, Samīra. (2020). "Al-Hijra Ghayr al-Niẓāmiyya wa-Ḥuqūq al-Insān: Muqāraba Insāniyya." Majallat al-Qānūn wa-l-Mujtamaʿ, 14, 112.
Mearsheimer, John. (2010). Maʾsāt Siyāsāt al-Quwā al-ʿUẓmā (Trans. Muḥammad Ziyān). Cairo: Maktabat Madbūlī.
Sun Tzu. (2017). Fann al-Ḥarb (Trans. Bassām Mubār). Beirut: Dār al-Tanwīr.
Clausewitz, Karl von. (2010). ʿAn al-Ḥarb (Trans. Bassām al-Bustānī). Beirut: al-Munazzama al-ʿArabiyya li-l-Tarjama.
Waltz, Kenneth. (2007). Naẓariyyat al-Siyāsa al-Duwaliyya (Trans. Walīd ʿAbd al-Ḥayy). Amman: Dār Majdalāwī.
Majmaʿ al-Lugha al-ʿArabiyya. (2014). Al-Muʿjam al-Siyāsī. Cairo: Maktabat al-Shurūq al-Duwaliyya.
al-ʿUraymī, Muḥammad. (2020). "Al-Tahdīdāt Ghayr al-Taqlīdiyya wa-Atharuhā ʿalā al-Amn al-Iqlīmī." Majallat al-Siyāsa al-Duwaliyya, 220, 145.
Ibn ʿAlī, Muḥammad. (2013). Mafāhīm al-Amn al-Insānī wa-l-Mujtamaʿī. Algiers: Dār al-Hudā.
Maqrī, Fāṭima al-Zahrāʾ. (2020). "Al-Jazāʾir wa-Dawruhā fī Markab al-Amn al-Iqlīmī al-Afrīqī: Bayna al-Amn wa-l-Taʿāwun al-Insānī." Majallat al-Dirāsāt al-Ifriqiyya wa-l-Buḥūth al-Istrātījiyya, 8(1), 95–110.

Maqrī, Fāṭima al-Zahrāʾ. (2020). "Taʿzīz al-Taʿāwun al-Muʾassasī fī Markab al-Amn al-Iqlīmī al-Afrīqī: Taḥaddiyāt wa-Āfāq." Majallat al-Dirāsāt al-Ifriqiyya wa-l-Buḥūth al-Istrātījiyya, 8(2), 110–125.
Munazzamat al-Hijra al-Duwaliyya (IOM). (2022). Taqrīr al-Hijra al-ʿĀlamī 2022. Geneva: IOM.
Mubārkiyya, Munīr. (2021). "Al-Hijra Ghayr al-Sharʿiyya fī al-Jazāʾir: al-Abʿād al-Amniyya wa-l-Taḥaddiyāt al-Iqlīmiyya." Majallat al-Dirāsāt al-Amniyya, 7, 45.